

روى مُسْلِمٌ عَن نَافِعٍ قَالَ: قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
«مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لِقَائِي اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا
حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً
جَاهِلِيَّةً».

البيعة لخليفة المسلمين

على ضوء الكتاب والسنة وإجماع الصحابة

1ح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعه وسار على دربه، واهتدى بهديه، واستن
بسنته، ودعا بدعوته واقتفى أثره إلى يوم الدين، واجعلنا معهم واحشرنا في زميرهم،
برحمتك يا أرحم الراحمين.

اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا ، وأنت إذا شئت جعلت الحزن سهلا . اللهم
لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم.

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي، واحلل عقدة من لساني، يفقهوا
قولي.

أحبتنا الكرام:، أحييكم بتحية الإسلام، فالسلام عليكم ورحمة الله تعالى
وبركاته وبعد:

الحمد لله القائل: {إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ
نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِنَّا أَجْرًا عَظِيمًا
{الفتح10

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْقَائِلُ : {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ
تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا (18) وَمَعَانِمَ
كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا (19){الفتح

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ الْقَائِلِ : «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ لَقِيَ
اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ
مِيتَةً جَاهِلِيَّةً.

وَالْقَائِلُ: «...وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً يَدِهِ وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ فليطعهُ إن
استطاع. فَإِنْ جَاءَ آخِرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَ الْآخِرِ».

أَمَا بَعْدُ:

فَإِنَّ الْخِلَافَةَ قَدْ أَنْ أَوَّانُ ظُهُورَهَا، وَحَانَ مَوْعِدُ قِيَامِهَا، وَهَاهِي بِشَائِرُهَا
بِحَمْدِ اللَّهِ تَلَوُّحٌ بِالْأَفْقِ، يَشْهَدُ بِذَلِكَ الْعَدُوُّ قَبْلَ الصَّدِيقِ، وَنَحْنُ حَمَلَةُ الدَّعْوَةِ
نَرَاهَا قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، وَاثْقَيْنَ بَوَعْدِ اللَّهِ، مُسْتَبْشِرِينَ بِبِشَارَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَنَا بِالِاسْتِخْلَافِ فِي الْأَرْضِ، وَالتَّمَكِينِ لِذَيْنِ الْإِسْلَامِ الَّذِي
ارْتَضَاهُ اللَّهُ لِعِبَادِهِ.

وَفِي هَذِهِ الْأَجْوَاءِ الْإِيمَانِيَّةِ، وَنَحْنُ نَعْمَلُ لِاسْتِنْفَافِ الْحَيَاةِ الْإِسْلَامِيَّةِ،
وَنَتَرَقَّبُ لِحِظَةِ النَّصْرِ، وَنَعِيشُ مَعَ أُمَّتِنَا الْإِسْلَامِيَّةِ حَالَةَ الْمَخَاضِ لِعُودَةِ دَوْلَةِ
الْخِلَافَةِ، أَحَبَّبْتُ أَنْ أَعْرِضَ هَذَا الْمَوْضُوعَ (البيعة لخليفة المسلمين) عَلَى مَسَامِعِكُمْ
وَأَنْ أَضَعَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ، سَائِلًا الْمَوْلَى عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَعْمَّ نَفْعُهُ عَلَيْكُمْ وَالنَّاسَ
أَجْمَعِينَ، وَأَنْ يَجْعَلَ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا، وَأَنْ يُعَجِّلَ بِإِكْرَامِ الْمُسْلِمِينَ بِإِقَامَةِ دَوْلَةِ
الْخِلَافَةِ حَتَّى تَوْضَعَ أَحْكَامَ اللَّهِ تَعَالَى الْوَارِدَةَ فِي كِتَابِهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ مَوْضِعَ
التَّطْبِيقِ وَالتَّنْفِيزِ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ {..... وَيَوْمَئِذٍ يُفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ (4) بِنَصْرِ
اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ (5) } (الروم)

إخوة الإيمان:

إقامة خليفة فرض على المسلمين كافة في جميع أقطار العالم، والقيام به كالقيام بأي فرض من الفروض التي فرضها الله على المسلمين. فهو أمر محتتم، لا تخيير فيه، ولا هواده في شأنه، والتقصير في القيام به معصية من أكبر المعاصي، يعذب الله عليها أشد العذاب، والبيعة للخليفة هي أيضاً فرض على المسلمين جميعاً. وهي حق لكل مسلم، رجلاً كان أو امرأة. أما كونها فرضاً فالدليل عليه الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، والقاعدة الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة باجتهاد شرعي.

أولاً الكتاب : أما الكتاب فقد خاطب الله رسوله ﷺ خطاباً جازماً، أمراً إياه أن يطبق على المسلمين حكم الله تعالى، ونهاه عن اتباع أهوائهم، محذراً إياه من أن يفتنوه عن بعض ما أنزل الله إليه، وقد نص علم الأصول على أن خطاب الله للرسول هو خطاب لأمتيه، ما لم يرد دليل يخصه به، وهنا لم يرد دليل مخصص، فيكون الخطاب خطاباً للمسلمين بإقامة الحكم وهذا يعني إقامة الخليفة، ومبايعته على الحكم بما أنزل الله. قال جل شأنه:

{وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنْ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ } المائدة 49

على أن الله تعالى فرض على المسلمين إطاعة ولي الأمر، مما يدل على وجوب وجود ولي الأمر على المسلمين، قال تعالى:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا } النساء 59

ولا يأمر الله بطاعة من لا وجود له، ولا يفرض طاعة من وجوده مندوب، فدل على أن إجماع ولي الأمر واجب. فالله تعالى حين أمر بطاعة ولي الأمر، فإنه يكون قد أمر بإيجاده فإن وجود ولي الأمر يترتب عليه إقامة الحكم الشرعي، وترك إجماده يترتب عليه تضييع الحكم الشرعي، فيكون إجماده واجباً، لما يترتب على عدم إجماده من حرمة، وهي تضييع الحكم الشرعي.

ثانياً السنة: وأما السنة فقد وردت أحاديث كثيرة منها ما رواه مسلم عن نافع قال: قال لي عبد الله بن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ

طَاعَةَ لِقَىِ اللّٰهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً».

فَالنَّبِيُّ ﷺ فَرَضَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ تَكُونَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، وَوَصَفَ مَنْ يَمُوتُ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ بِأَنَّهُ مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً، وَالْبَيْعَةُ عَلَى الْحُكْمِ الْمَنْصُوعِ عَلَيْهَا فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْخَلِيفَةِ لَيْسَ غَيْرِ. فَالْوَاجِبُ هُوَ وُجُودُ بَيْعَةٍ فِي عُنُقِ كُلِّ مُسْلِمٍ، أَيْ وُجُودُ خَلِيفَةٍ يَسْتَحِقُّ فِي عُنُقِ كُلِّ مُسْلِمٍ بَيْعَةً بِوُجُودِهِ، فَوُجُودُ الْخَلِيفَةِ هُوَ الَّذِي يُوجِدُ فِي عُنُقِ كُلِّ مُسْلِمٍ بَيْعَةً. وَأَيْضًا فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ، وَصَفَ الْإِمَامَ بِأَنَّهُ جُنَّةٌ أَيْ وَقَايَةٌ، فَوَصَفَ الرَّسُولَ ﷺ بِأَنَّ الْإِمَامَ جُنَّةٌ هُوَ إِخْبَارٌ عَنِ فَوَائِدِ وُجُودِهِ، فَهُوَ طَلَبٌ؛ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِنْ كَانَ يَتَضَمَّنُ الذَّمَّ فَهُوَ طَلَبٌ تَرَكُ - أَيْ نَهَى - وَإِنْ كَانَ يَتَضَمَّنُ الْمَدْحَ فَهُوَ طَلَبٌ فِعْلٍ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الْمَطْلُوبُ يَتَرْتَبُ عَلَى فِعْلِهِ إِقَامَةُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، أَوْ يَتَرْتَبُ عَلَى تَرْكِهِ تَضْيِيعُهُ كَانَ ذَلِكَ الطَّلَبُ جَازِمًا. وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ، يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ، وَيَتَّقَى بِهِ».

ثالثاً إجماع الصحابة: وَأَمَّا إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّهُمْ رَضُوا اللَّهَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعُوا عَلَى لُزُومِ إِقَامَةِ خَلِيفَةٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى إِقَامَةِ خَلِيفَةٍ لِأَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ لِعُمَرَ، ثُمَّ لِعُثْمَانَ بَعْدَ وَفَاةِ كُلِّ مِنْهُمْ.

وَقَدْ ظَهَرَ تَأْكِيدُ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى إِقَامَةِ خَلِيفَةٍ مِنْ تَأْخِيرِهِمْ دَفْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَقَبَ وَفَاتِهِ، وَاسْتِغْالِهِمْ بِنَصْبِ خَلِيفَةٍ لَهُ مَعَ أَنْ دَفَنَ الْمَيِّتَ عَقَبَ وَفَاتِهِ فَرَضُ، وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْاسْتِغْالُ فِي تَجْهِيزِهِ وَدَفْنِهِ، الْاسْتِغْالُ فِي شَيْءٍ غَيْرِهِ حَتَّى يَتِمَّ دَفْنُهُ. وَالصَّحَابَةُ الَّذِينَ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْاسْتِغْالُ فِي تَجْهِيزِ الرَّسُولِ ﷺ وَدَفْنِهِ، اسْتِغْلَ قِسْمٌ كَبِيرٌ مِنْهُمْ بِنَصْبِ الْخَلِيفَةِ، وَسَكَتَ قِسْمٌ مِنْهُمْ عَنْ هَذَا الْاسْتِغْالِ، وَشَارَكُوا فِي تَأْخِيرِ الدَّفْنِ لِيلَتَيْنِ مَعَ قُدْرَتِهِمْ عَلَى الْإِنْكَارِ، وَقُدْرَتِهِمْ عَلَى الدَّفْنِ، فَكَانَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا عَلَى جَوَازِ الْاسْتِغْالِ بِنَصْبِ الْخَلِيفَةِ عَنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ نَصْبُ الْخَلِيفَةِ أَوْجَبَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ.

رابعاً القاعدة الشرعية: عَلَى أَنْ إِقَامَةَ الدِّينِ، وَتَنْفِيزَ أَحْكَامِ الشَّرْعِ فِي جَمِيعِ شُؤُونَِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَى فَرَضٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِالذَّلِيلِ الْقَطْعِيِّ الثَّبُوتِ الْقَطْعِيِّ الدَّلَالَةِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتِمَّ ذَلِكَ إِلَّا بِحَاكِمٍ ذِي سُلْطَانٍ. وَالْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ تَنْصُ عَلَى أَنْ: {مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ} فَكَانَ نَصْبُ الْخَلِيفَةِ فَرْضًا مِنْ هَذِهِ الْجَهَةِ أَيْضًا.

وَأَمَّا كَوْنُهَا حَقًّا لِلْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ الْبَيْعَةَ َ مِنْ حَيْثُ هِيَ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، لِأَنَّ الْبَيْعَةَ هِيَ مِنْ قِبَلِ الْمُسْلِمِينَ لِلْخَلِيفَةِ، وَلَيْسَتْ مِنْ قِبَلِ الْخَلِيفَةِ لِلْمُسْلِمِينَ. وَقَدْ ثَبَتَتْ بَيْعَةُ الْمُسْلِمِينَ لِلرَّسُولِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، فِي الْبُخَارِيِّ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْمَنْشِطِ وَالْمَكْرَهِ، وَأَنْ لَا نَنْزَاعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَأَنْ نَقُومَ أَوْ نَقُولَ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ».

وَأَمَّا كَوْنُهَا حَقًّا لِلْمَرَأَةِ كَمَا هِيَ حَقٌّ لِلرَّجُلِ. فَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى:

{ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ { الممتحنة 12

وَأَيْضًا لِمَا ثَبَتَ فِي الْبُخَارِيِّ ِ عَنْ أَيُّوبَ عَنِ حَفْصَةَ عَنِ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: «بَايَعْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَرَأَ عَلَيَّ: أَلَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَنَهَانَا عَنِ النِّيَاحَةِ، فَقَبِضَتْ امْرَأَةً مَنَا يَدَهَا فَقَالَتْ: فَلَانَةَ أَسْعَدْتَنِي، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَجْزِيَهَا، فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، فَذَهَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ».

إخوة الإيمان:

المسلمون أمة واحدة، يجب أن يكونوا جميعاً في دولة واحدة، وأن يكون لهم خليفة واحد لا غير، ويحرم شرعاً أن يكونوا متفرقين، وأن يكون لهم أكثر من دولة، وأكثر من خليفة واحد في وقت واحد. كما يجب أن يكون نظام الحكم في دولة الخلافة نظام وحدة، ويحرم أن يكون نظاماً اتحادياً، والأدلة على ذلك من القرآن والسنة كثيرة:

فمن القرآن الكريم:

قوله تعالى: {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا} آل عمران 103

و قوله تعالى: {إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ} الأنبياء 92

و قوله تعالى: {وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ} المؤمنون 52

أما من السنة النبوية:

ما روى مسلم في صحيحه أن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: إنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ومن بايع إماماً، فأعطاه صفقة يده، وثمره قلبه، فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه، فاضربوا عنق الآخر».

ومن السنة أيضاً ما روى مسلم في صحيحه عن عرفة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم، أو يفرق جماعتكم فاقتلوه».

ومن السنة ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما».

ومن السنة كذلك ما رواه مسلم في صحيحه أن أبا حازم قال: قاعدت أبا هريرة رضي الله عنه خمس سنين، فسمعتة يحدث عن النبي ﷺ قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خافه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فؤا ببيعة الأول فالأول، وأعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم».

ومن السنة الفعلية ما فعله الرسول ﷺ حين قدم المدينة لإقامة الدولة، فقد كتب ميثاقاً ينظم فيه العلاقة بين أهل المدينة من المهاجرين والأنصار، ومن كان يعيش معهم من اليهود، وكان من بين نصوص هذا الميثاق ما نصه: «هذا كتاب من محمد النبي بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تبعهم فلحق بهم، وجاهد معهم. إنهم أمة واحدة من دون الناس».

فالحديث الأول بين في حالة إعطاء الإمامة، أي الخلافة لواحد، وجبت طاعته، فإن جاء شخص آخر ينازعه الخلافة، وجب قتاله وقتله إن لم يرجع عن هذه المنازعة.

والحديث الثاني يبين أنه عندما يكون المسلمون جماعة واحدة تحت إمرة خليفة واحد، وجاء شخص يشق وحدة المسلمين، ويفرق جماعتهم وجب قتله. والحديثان يدلان بمفهومهما على منع تجزئة الدولة والحث على عدم السماح بتقسيمها، ومنع الانفصال عنها، ولو بقوة السيف.

والحديث الثالث يدل على أنه في حالة خلو الدولة من الخليفة بموته أو عزله أو اعتزاله، ومبايعة شخصين للخلافة يجب قتل الآخر منهما، أي يكون الخليفة هو الذي بويع بيعة صحيحة أولاً، ويقتل الذي بويع بعد ذلك إن لم يعلن تركه للخلافة. ومن باب أولى إذا أعطيت الخلافة لأكثر من اثنين، وهذا كناية عن منع تقسيم الدولة. ويعني تحريم جعل الدولة دولاً، بل يجب أن تبقى دولة واحدة.

والحديث الرابع يدل على أن الخلفاء سيكثرون بعد الرسول ﷺ وأن الصحابة رضي الله عنه سألوه بماذا يأمرهم عندما يكثر الخلفاء، فأجابهم بأنه يجب عليهم أن يفئوا للخليفة الذي بايعوه أولاً؛ لأنه هو الخليفة الشرعي، وهو وحده الذي له الطاعة، وأما الآخرون فلا طاعة لهم؛ لأن بيعتهم باطلة، وغير شرعية؛ لأنه لا يجوز أن يبايع لخليفة آخر مع وجود خليفة للمسلمين. وهذا الحديث كذلك يدل على وجوب أن تكون الطاعة لخليفة واحد، وبالتالي يدل على أنه لا يجوز أن يكون للمسلمين أكثر من خليفة، وأكثر من دولة.

فَالْبَيْعَةُ لِخَلِيفَةٍ هِيَ بِيَدِ الْمُسْلِمِينَ، وَهِيَ حَقُّهُمْ، وَهُمْ الَّذِينَ يُبَايِعُونَ، وَبَيْعَتُهُمْ هِيَ الَّتِي تَجْعَلُ الْخِلَافَةَ تَنْعِقُ لِلْخَلِيفَةِ، وَالْخِلَافَةُ عَقْدُ مَرَاضَاةٍ وَاخْتِيَارٍ لِأَنَّهَا بَيْعَةٌ بِالطَّاعَةِ لِمَنْ لَهُ حَقُّ الطَّاعَةِ مِنْ وِلَايَةِ الْأَمْرِ، فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ رِضَا مَنْ يُبَايِعُ لِيَتَوَلَّاهَا، وَرِضَا الْمُبَايِعِينَ لَهُ، وَلِهَذَا كَانَ لَا بُدَّ لِانْعِقَادِ الْخِلَافَةِ مِنْ بَيْعَةِ الْمُسْلِمِينَ.

أحببتنا الكرام: نكتفي بهذا القدر في هذه الحلقة وإلى أن نلتقي معكم في الحلقة القادمة إن شاء الله، نستودع الله دينكم وإيمانكم وخواتيم أعمالكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأستاذ أبي إبراهيم